



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فوراً: 13/1/2026

أموالكم في جيوبكم: الحاكمة هوكول تقترح إجراءات لخفض معدلات التأمين على السيارات الباهظة للغاية

مقترحات جديدة لمكافحة الاحتيال والحد من التعويضات المدفوعة للمخالفين وضمان إعطاء الأولوية للمستهلكين وليس لشركات التأمين

يأتي ذلك استكمالاً لجهود الحاكمة الرامية إلى جعل ولاية نيويورك أكثر قدرة على تحمل التكاليف وإعادة الأموال إلى جيوب سكانها

أعلنت الحاكمة Kathy Hochul (كاثي هوكول) اليوم عن سلسلة من الإصلاحات المنطقية لخفض أسعار التأمين على السيارات واتخاذ إجراءات ضد المخالفين الذين تؤدي مطالباتهم الاحتمالية إلى ارتفاع التكاليف على سكان نيويورك الكادحين، وذلك كجزء من خطابها عن حالة الولاية لعام 2026. تشمل المقترحات الجديدة نهجاً شاملاً على مستوى الحكومة للتصدي للاحتيال في مجال التأمين على السيارات. تستند هذه المقترحات إلى جهود الحاكمة Hochul (هوكول) الرامية إلى جعل نيويورك أكثر قدرة على تحمل التكاليف وإعادة الأموال إلى جيوب سكانها المجتهدين.

"إن معدلات التأمين على السيارات مرتفعة بشكل مبالغ فيه، لا سيما في وقت تشعر فيه الأسر بضغوط من جراء تكاليف المعيشة"، قالت الحاكمة Hochul (هوكول). "إن معدلات تأمين السيارات المرتفعة لا تؤثر على السائقين فحسب، بل تؤثر على جميع سكان نيويورك عندما تنقل الشركات التكاليف المتزايدة إلى العملاء. ستعمل هذه الإصلاحات على مكافحة الاحتيال، والمساعدة في خفض التكاليف، وإعادة الأموال إلى جيوب سكان نيويورك العاملين."

يدفع سكان نيويورك بعضاً من أعلى معدلات التأمين على السيارات في البلاد — حيث يبلغ متوسطها ما يزيد قليلاً عن 4,000 دولار سنوياً، أي ما يقرب من 1,500 دولار فوق المتوسط الوطني. وترتفع معدلات التأمين على السيارات نتيجة مزيج من الاحتيال، والدعاوى القضائية، والشغرات القانونية، ونقص في تطبيق القوانين، حيث تؤدي الحوادث المفتعلة والاحتيال المرتبط بالتأمين إلى زيادة أقساط الجميع بما يصل إلى 300 دولار سنوياً في المتوسط وفقاً لبعض التقديرات.

مكافحة الاحتيال لخفض المعدلات على سكان نيويورك العاديين

يُعدّ الاحتيال عاملاً رئيسياً في ارتفاع أقساط التأمين على السيارات. هناك جهات فاعلة تتميز بالدهاء تقوم بتدبير حوادث مفتعلة ومعقدة بغية انتزاع تعويضات ضخمة من شركات التأمين أو من خلال المحاكم. تُعرض هذه المخططات سلامة السائقين الملتزمين للخطر، وتتسبب في أضرار للممتلكات، وتؤدي إلى زيادة المعدلات على السائقين في جميع أنحاء الولاية. تتجاوز عمليات الاحتيال بشكل متزايد مجرد وجود شخص واحد سيئ خلف المقود، إذ تُدار وتُنظم من قبل عصابات إجرامية منظمة.

لسوء الحظ، أصبحت عمليات الاحتيال هذه أكثر انتشاراً. في عام 2023، وقع 1,729 حادثاً مفتعلاً في ولاية نيويورك، ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية على مستوى البلاد في عدد حوادث الاحتيال المفتعل. أبلغت شركات التأمين في عام 2023 عن ما مجموعه 38,270 حادثة يُشتبه بأنها عمليات احتيال في تأمين المركبات إلى مكتب مكافحة الاحتيال التابع لإدارة الخدمات المالية في ولاية نيويورك (New York State Department of Financial Services, DFS)، وهو رقم قياسي غير مسبق. وفقاً لمعهد معلومات التأمين، فإن الحوادث المفتعلة وما يرتبط بها من عمليات احتيال على التأمين تزيد من أقساط التأمين للجميع بما يصل إلى 300 دولار سنوياً في المتوسط.

لمواجهة هذه الجهود الإجرامية المنظمة، تتبنى الحاكمة Hochul (هوكول) نهجًا شاملاً على مستوى الحكومة للتصدي للاحتيال في مجال تأمين السيارات. ستعمل الحاكمة على إعادة تنشيط مجلس الولاية لمكافحة سرقة المركبات والاحتيال في التأمين، بما يمنحه القدرة على مضاعفة جهوده في التحقيق والملاحقة القضائية بحزم ضد جرائم الاحتيال التأميني في جميع أنحاء الولاية. سيُشمل ذلك تكليف إدارة الخدمات المالية (DFS)، وإدارة المركبات الآلية (Department of Motor Vehicles, DMV)، وقسم خدمات العدالة الجنائية (Division of Criminal Justice Services, DCJS)، وشرطة ولاية نيويورك (New York State Police, NYSP) باتباع نهج أكثر فاعلية وتنسيقًا في تطبيق القوانين، بما في ذلك تخصيص موارد وكوادر متخصصة في كل من إدارة الخدمات المالية (DFS) وشرطة ولاية نيويورك (NYSP) للتركيز على تأمين السيارات، وضمان التنسيق في استجابة أجهزة إنفاذ القانون.

بينما تواصل الولاية التحقيق وبناء القضايا ضد المحتالين ومرتكبي الاحتيال، ستضمن الحاكمة تعاون وكالاتها مع المدّعين العامين في جميع أنحاء الولاية لضمان عدم إفلات الجرائم من العقاب. ولتزويد المدّعين العامين بالأدوات اللازمة لتفكيك شبكات الجريمة المنظمة، ستقدّم الحاكمة Hochul (هوكول) تشريعًا يضمن تمكينهم من المطالبة بعقوبات جنائية ضد أي شخص مسؤول عن تنظيم حادث مفتعل، وليس فقط ضد السائق الذي كان خلف المقود. بالتعاون الوثيق مع المدّعين العامين في مختلف أنحاء نيويورك، ستسعى الولاية إلى المساعدة في بناء قضايا تُنتهي الاحتيال المنظم الذي ينهب سكان نيويورك من خلال رفع معدلات التأمين.

وستعمل الحاكمة Hochul (هوكول) أيضًا على تعزيز جهود إضافية لمواجهة مقدّمي الخدمات الطبية الذين يشاركون في الاحتيال من خلال المصادقة على تشخيصات طبية زائفة تؤدي إلى تعويضات مالية ضخمة، مما يزيد من احتمالية أن تؤدي هذه الجرائم الاقتصادية إلى فقدان مؤقت أو دائم لترخيص مزاولة المهنة بالنسبة للمخالفين. ستسعى وكالات الولاية أيضًا إلى اتخاذ إجراءات ضد السائقين في نيويورك الذين يقومون بشكل غير قانوني بتسجيل مركباتهم في ولايات أخرى، الأمر الذي يقلّل بصورة مصطنعة من تغطيتهم التأمينية ويؤدي إلى زيادة التكاليف على السائقين الملزمين بالقانون في نيويورك.

تعزيز برامج مكافحة الاحتيال لدى شركات التأمين

يجب أن تضطلع شركات التأمين بدور محوري في مواجهة السلوك الاحتيالي الذي يستهدف حملة وثائقها. ومع ذلك، فإن القانون الحالي يقيّد قدرة شركات التأمين على حماية عملائها الملزمين بالقانون من الاحتيال والاستغلال، وذلك من خلال تحديد مهلة لا تتجاوز 30 يومًا للتعرف على حالات الاحتيال والتحقيق فيها والإبلاغ عنها.

لضمان الكشف عن الاحتيال ومعاقبة مرتكبيه، ستعمل الحاكمة على زيادة الفترة الزمنية الممنوحة لشركات التأمين للإبلاغ عن حالات الاحتيال، وتقليل العقبات أمام رفع دعاوى الاحتيال أمام المحاكم، مما يمنح شركات التأمين وقتًا أطول للتحقيق في المطالبات وتجنّب دفع التعويضات الاحتيالية. سيسعى التشريع إلى تحقيق توازن بين زيادة المرونة في مكافحة الاحتيال والحفاظ على الحماية الأساسية للمستهلكين، مثل السماح لحملة الوثائق بالحصول على فائدة بنسبة 2 بالمائة على أي دفعة تحتجزها شركات التأمين، وذلك كحافز لضمان استمرار شركات التأمين في الإسراع بتقييم المطالبات الصحيحة.

تقييد التعويضات للأفراد المنخرطين في سلوك غير قانوني وقت وقوع الحادث

عندما يكون السائقون منخرطين في سلوك غير قانوني وقت وقوع الحادث، فلا ينبغي أن يتمكّنوا من الحصول على تعويضات كبيرة من شركات التأمين. ومع ذلك، يسمح القانون الحالي للأفراد مرتكبي الجرائم، بما في ذلك الأفراد المدانون بالقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات، بالحصول على تعويضات سخية — بما يشمل الألم والمعاناة والاضطراب النفسي — وهي تُدفع من الأقساط التي يساهم بها السائقون الملزمون بالقانون.

- ستقوم الحاكمة Hochul (هوكول) بفرض سقف على التعويضات من هذا النوع من الأضرار غير الاقتصادية للسائقين المتورطين في سلوك إجرامي وقت وقوع الحادث. الجرائم المحددة التي تستوجب فرض سقف على التعويضات تشمل:
- السائقون غير المشمولين بالتأمين، الذين انتهكوا قوانين الولاية المتعلقة بالمسؤولية المالية، مما يساهم في زيادة التكاليف داخل سوق التأمين.
 - الأفراد المدانون بالقيادة تحت تأثير الكحول والمخدرات وقت وقوع الحادث.

- الأفراد الذين يرتكبون جنائية (أو يفرون منها) وقت وقوع الحادث.

تقييد التعويضات للأفراد الذين تقع عليهم المسؤولية "الأكبر" في التسبب بحادث

تُعد نيويورك من بين عدد قليل من الولايات التي تسمح للسائقين الذين يُعتبرون "الأكثر" مسؤولية عن الحادث بالحصول على تعويضات واسعة، بما في ذلك التعويضات غير الاقتصادية المذكورة أعلاه. هذا يعني أنه في نيويورك، حتى السائق الذي يُعتبر مسؤولاً بشكل رئيسي عن الحادث يمكنه الحصول على تعويض كبير عن ذلك الحادث.

ومعظم الولايات — بما في ذلك كولورادو وكونيتيكت وديلاوير وماساتشوستس ونيوجيرسي — لديها قواعد منطقية لا تسمح باسترداد التعويضات إلا إذا لم يكن المدعي هو المسؤول الأساسي عن الحادث. ستسعى الحاكمة Hochul (هوكول) إلى إدخال تعديلات على قوانين نيويورك تحدّ من التعويضات غير الاقتصادية التي يمكن أن يحصل عليها السائق إذا كان المسؤول الأكبر عن الحادث، وذلك بإدخال عنصر من المساءلة بشأن من يستحق التعويض من شركات التأمين بعد وقوع الحادث.

تشديد معيار الإصابة الجسيمة

يسمح قانون التأمين ضد الأخطاء في نيويورك للأفراد المصابين في حادث سيارة بالمطالبة بتعويضات تتجاوز سداد النفقات الطبية أو الأجر المفقود المرتبطة بالإصابة. ويهدف هذا التعويض الإضافي إلى تقديم الدعم عن الألم والمعاناة التي يتعرض لها ضحايا الإصابات الجسيمة. ويهدف معيار "الإصابة الجسيمة" إلى استبعاد الإصابات الطفيفة من دعاوى الإصابات الشخصية، بما يتماشى مع الهدف الأصلي لقانون التأمين ضد الأخطاء، وهو حصر التقاضي في حوادث السير التي تُسبب أضراراً جسيمة فقط.

ومع ذلك، فإن التعريف القانوني للإصابة الجسيمة في نيويورك غامض ويُطبّق بشكل غير متسق، وقد يشمل إصابات مؤقتة تُبعد الفرد عن نشاطه لفترة قصيرة بعد الحادث، بدلاً من الإصابات الأكثر خطورة التي تستحق تعويضات إضافية. من دون تعريف عادل وحازم للإصابات الجسيمة، قد يحاول الأفراد الذين لا يعانون من أضرار كبيرة استغلال النظام للحصول على تعويضات ضخمة أشبه بـ"جوائز اليانصيب" من المحاكم المرتبطة بهذه الأضرار، مما يؤدي إلى رفع معدلات التأمين على الجميع.

ستقوم الحاكمة بإصلاح معيار الإصابة الجسيمة من خلال اقتراح معايير طبية موضوعية وعادلة لتحديد ما يُعتبر فعلياً إصابة جسيمة. سيؤدي ذلك إلى وضع معايير واضحة وموضوعية لما يُعتبر إصابة جسيمة، وتجنب التقاضي غير الضروري والمكلف، والمساعدة في وقف الحالات التي يحاول فيها بعض الأفراد استغلال النظام للحصول على تعويضات لا تتناسب مع خطورة إصابتهم، مما يرفع معدلات التأمين على الآخرين.

ضمان استعادة المستهلكين، وليس شركات التأمين، من وفورات التكاليف

منذ سبعينيات القرن الماضي، حافظت إدارة الخدمات المالية (DFS) على قانون الأرباح الزائدة باعتباره حماية أساسية للمستهلكين ضد شركات التأمين على السيارات التي تحقق أرباحاً مفرطة على حساب المستهلكين. يعمل هذا القانون بمثابة "قاطع دائرة" من خلال إلزام شركات التأمين على السيارات بإعادة أي أرباح تتجاوز حدًا معينًا مباشرةً إلى حاملي وثائق التأمين. على الرغم من أن شركات التأمين قد عملت مؤخرًا بخسائر صافية، من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات المقترحة على قانون التأمين على السيارات إلى تحقيق وفورات تشغيلية كبيرة لصالح القطاع. ولضمان أن تُنقل الوفورات الناتجة عن مقترحات الحاكمة إلى حملة وثائق التأمين في نيويورك بالشكل المناسب، فإن الحاكمة Hochul (هوكول) ستوجّه إدارة الخدمات المالية (DFS) لإعادة النظر في قانون الأرباح الزائدة، لا سيما الحدّ الحالي المفعّل له، بما يضمن إعطاء الأولوية للمستهلكين.

زيادة الشفافية لحملة وثائق التأمين في سوق التأمين على السيارات

كثيراً ما ترتفع معدلات التأمين على السيارات بالنسبة لحملة الوثائق من دون تفسير أو ارتباط بأي تغيير واضح في السياق. في ظل ارتفاع المعدلات، يستحق سكان نيويورك أن يفهموا متى ولماذا ترتفع أقساط التأمين الخاصة بهم. ستعمل الحاكمة على تعزيز الشفافية من خلال إلزام شركات التأمين بإخطار حملة الوثائق بأي تغييرات في المعدلات، وشرح أسباب حدوث هذه التغييرات، وتقديم سياق إضافي عند الطلب الخطي.

تحسين الحوافز للقيادة الآمنة

مع الحرص على منع المستغلين من التلاعب بالنظام، ينبغي لشركات التأمين أيضاً أن تبحث عن فرص لمكافأة السائقين الملتزمين بالقوانين والذين يحافظون على سلامتهم وسلامة الآخرين. ستسعى الحاكمة Hochul (هوكول) إلى خفض تكاليف التأمين من خلال إشراك السائقين كشركاء في جهودها لجعل طرقنا أكثر أماناً، مستفيدةً من التكنولوجيا لخفض معدلات التأمين.

ستلزم الحاكمة Hochul (هوكول) شركات التأمين بتقديم خصومات على معدلات التأمين عندما يختار السائقون الانضمام إلى برامج ثبت أنها تقلل من حوادث القيادة غير الآمنة والمكلفة. بموجب الإصلاحات المقترحة من الحاكمة، سيكون السائقون في نيويورك الذين يختارون الانضمام إلى برامج تستخدم أجهزة أو كاميرات أو تطبيقات على الهواتف الذكية لمراقبة سلوك القيادة مؤهلين للحصول على معدلات شخصية مخفضة، مع منح السائقين الأكثر أماناً أقساطاً أقل.

ستساعد هذه المبادرة في تعزيز وجود سائقين أكثر أماناً على الطرق، مع خفض الأقساط بشكل عام.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov

ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكمة: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)